الحكومة الفلسطينية تدين التصعيد الإسرائيلي وتستهجن الصمت الدولي

الاحتلال يشن غارات جديدة على «القطاع»... ويستعد لـ«شرعنة» المستوطنات العشوائية في «الضفة»

القدس – «ا. ف. ب»: اعلن الجيش الاسرائيلي ان الطيران شن غارة على قطاع غزة صباح الامس، بعد ساعات على انفجار صاروخ اطلق من غزة على جنوب اسرائيل.

وجاء في بيان عسكري ان «طائرة استهدفت موقعا لنشاطات ارهابية في شمال قطاع غزة. تاكد ان الهدف قد اصيب».

واضاف ان «الموقع استهدف ردا على اطلاق صاروخ على جنوب اسرائيل».

ولم يتحدث لا الجيش الاسرائيلي ولا المصادر الفلسطينية على الفور عن سقوط جرحى في غزة.

وكانت الشرطة الاسرائيلية اعلنت ان مجموعة فلسطينية مسلحة في قطاع غزة اطلقت الثلاثاء صاروخا سقط في منطقة ماهولة بجنوب اسرائيل من دون ان يسفر عن سقوط جرحى ولكنه تسبب باضرار مادية.

وقالت المتحدثة باسم الشرطة لوبا سمري ان «الصاروخ انفجر بالقرب من منزل في منطقة لاكيش ما تسبب باضرار مادية بسيطة» موضحة ان «شخصين اصيبا بصدمة».

ووضع اطلاق الصاروخ هذا حدا لتهدئة هشة من 48 ساعة بعد نهاية اسبوع شهدت مواجهة عسكرية بين منظمات شبه مجموعات فلسطينية مسلحة في غزة والجيش الاسرائيلي قتل خلالها خمسة فلسطينيين.

وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلي في اخر عملياتها باغتيال خمسة فلسطينيين واصابة اخرين بجروح في غارات متفرقة واطلاق نار على المزارعين اثناء قطف ثمار الزيتون شمال القطاع.

من جانبها دانت الحكومة الفلسطينية امس استمرار التصعيد الاسرائيلي للاحداث في قطاع غزة. واستهجنت الحكومة الفلسطينية في بيان صحافي استمرار الصمت الدولي تجاه ما يجري من جرائم بحق الشعب الفلسطيني.

واكدت ضرورة التدخل الفوري والحاسم من قبل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الاسرائيلية التي تتنافى مع القانون الدولي والمؤدية الى تقويض فرص السلام والاستقرار في المنطقة.

وطالب مجلس الوزراء الحكومة الاسرائيلية بوقف الممارسات الوحشية والاعتداءات العنيفة ضد الاسرى الفلسطينيين.

وعلى صعيد منفصل ذكرت الاذاعة العامة الاسرائيلية امس ان رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو يريد اعتماد تقرير يشرع البؤر الاستيطانية العشوائية وازالة العوائق القانونية لتوسيع باقي المستوطنات في الضفة الغربية.

واضافت الاذاعة ان نتانياهو يعتزم اعتماد بعض النقاط الواردة في التقرير الذي اعده ثلاثة قضاة بينهم القاضي السابق في المحكمة العليا ادموند ليفي والذي تم تقديمه في مطلع يوليو الماضي.

ويرى التقرير بان اسرائيل ليست «قوة عسكرية محتلة» وبان القانون الدولي لا يمنع انشاء وتوسيع المستوطنات. من جهته رحب وزير النقل اسرائيل كاتز وهو من المقربين لنتانياهو، في حديث للاذاعة العامة «بالقرار المرتقب من الحكومة باعتماد التقرير».

واشار الى ان اجراء مماثلا سيشكل «رسالة تؤكد بوضوح حق اليهود في السكن في يهودا والسامرة «الاسم الاستيطاني للضفة الغربية» والعيش بشكل طبيعي كباقي الاسرائيليين».

واكد كاتز ان تبني التقرير لا يشكل ضما للضفة الغربية موضحا بان «لا احد ينوي ضم الشعب الفلسطيني».

وبحسب الاذاعة العامة فان نتانياهو وضع التقرير جانبا في الاشهر الماضية خوفا من انتقادات المجتمع الدولي.

لكن مع اقتراب الانتخابات فانه يسعى الى الحصول على اصوات المتشددين في حزبه الليكود واصوات المستوطنين ايضا واصبح مستعدا لتبني «البنود الملموسة» في التقرير.

ويخشى نتانياهو من صعود قوى متطرفة مؤيدة للاستيطان بزعامة موشيه فيغلين في حزبه الليكود وبذلك يكون من خلال اعتماده لتقرير ليفي قد قطع الطريق امام متطرفي الليكود، بحسب المعلقين.

ويدعو تقرير ليفي الى تشريع غالبية البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية ويقول بان لدى اليهود «الحق في الاستقرار في اي مكان في الضفة الغربية وخاصة في المناطق التي ما زالت تحت السيطرة الاسرائيلية في اطار الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية»، في اشارة الى اتفاقية اوسلو للحكم الذاتي الذي ترك 60 في المئة من الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة.

ولا يعترف المجتمع الدولي بجميع المستوطنات المقامة على الاراضي المحتلة منذ 1967 سواء اقيمت بموافقة الحكومة الاسرائيلية او بدونها.

ويقيم اكثر من 340 الف مستوطن اسرائيلي في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة وهو رقم في تزايد مستمر.

كما يقيم نحو مئتي الف اخرين في اكثر من عشرة احياء استيطانية في القدس الشرقية المحتلة.

من جهته، قال وزير الدفاع ايهود باراك الذي يتزعم حزبا مستقلا في بيان ان اعتماد تقرير ليفي «سيسبب اضرارا سياسية لاسرائيل ويعزز عزلتها في العالم».

ورأى النائب يسرائيل حاسون من حزب كاديما الوسطي بان «رئيس الوزراء يلعب بالنار بينما الوضع عند الفلسطينيين الذين لا نقدم لهم اي افق سياسي متفجر».

واستنكرت زعيمة حزب العمل شيلي يحيموفيتش هذه «الدعاية الانتخابية السيئة».

فلسطيني يواجه جندي اسرائيلي خلال تظاهرة مناهضة للاستيطان في الضفة الغربية

الإضراب يشل مؤسسات السلطة الفلسطينية

رام الله «الاراضي الفلسطينية» – «ا. ف. ب»: نفذ العاملون في مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية امس اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على تأخر صرف رواتبهم عن شهر سبتمبر الماضي.

وقال نقيب العاملين في الوظيفة العمومية بسام زكارنة لوكالة فرانس برس ان الاضراب سينفذ ايضا اليوم الخميس وكذلك يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من هذا الشهر.

ولم تصرف الحكومة التي يترأسها سلام فياض رواتب الموظفين عن سبتمبر الماضي، بسبب الازمة المالية الخانقة التي تعيشها السلطة الفلسطينية.

واعلنت الحكومة امس انها ستصرف نصف الرواتب للموظفين الخميس، وكان قطاع المعلمين نفذ الثلاثاء اضرابا شاملا عن العمل احتجاجا على تأخر صرف الرواتب.

ويصل عدد العاملين في القطاع الحكومي الفلسطيني قرابة 166 الف موظف في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ قيمة رواتبهم الشهرية حوالي 145 مليون دولار.

وتشهد السلطة الفلسطينية ازمة مالية خانقة تعتبر الاسوأ منذ تاسيسها.

وتاسست السلطة الفلسطينية في العام 1994 عقب اتفاقية السلام التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وتعتمد السلطة الفلسطينية منذ ذلك الحين على ما تقدمه الدول المانحة والدول العربية من مساعدات مالية.

السعودية: أحكام ابتدائية بحق 17 إرهابياً

الرياض – «كونا»: اصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في المملكة العربية السعودية أحكاما ابتدائية بحق 17 متهما بينهم 16 سعوديا ويمني سبق أن نقضت محكمة الاستئناف الأحكام الأولية التي صدرت بحقهم في محاكمة سابقة. وشملت التهم الموجهة للمتهمين بحسب ما اوردته وكالة الانباء السعودية مساء امس الاول تشكيل خلية ارهابية تنتمي لتنظيم القاعدة الارهابي والتخطيط والشروع في تنفيذ عمليات ارهابية داخل المملكة استهدفت منابع النفط تنفيذا لأوامر أحد قادة تنظيم القاعدة.

كما شملت الشروع في اغتيال شخصيات بالداخل لزعزعة الأمن تحقيقا لأغراض تنظيم القاعدة واقامة المعسكرات التدريبية للمجندين لصالح تنظيم القاعدة بالداخل وفي العراق وترتيب تواصلهم مع منسقين في سوريا لادخالهم الى العراق وتوفير الأسلحة والدعم المالي لتلك الأعمال.

وجاء في الحكم رد طلب المدعي العام الحكم على المدعى عليهم بثبوت ادانتهم بتشكيل خلية ارهابية تنتمي لتنظيم القاعدة الارهابي وكذلك رد طلب المدعي العام الحكم على عدد من المتهمين بالقتل تعزيرا لعدم ثبوت الموجب المقتضي لذلك واحتياطا للدماء المعصومة.

ودان الحكم المتهمين بعدة جرائم جاء من بينها ادانة المدعى عليهم الأول والثاني والثالث بالاشتراك في التشاور مع أحد المتعاونين مع تنظيم القاعدة يقيم في سوريا في اغتيال شخصية اجتماعية لاثارة فتنة واشغال رجال الأمن بها.

اليمن: إصابة 4 من «الحراك» برصاص الشرطة في عتق

عدن – «ا. ف. ب»: اصيب اربعة من ناشطي الحراك الجنوبي برصاص الشرطة امس في مدينة عتق عاصمة محافظة شبوة بجنوب شرق اليمن، حسبما افاد شهود عيان لوكالة فرانس برس.

وقال الشهود ان المئات من انصار حزب التجمع اليمني للاصلاح «اسلامي» كانوا يتظاهرون في احد شوارع عتق للمطالبة برفع الحصانة عن الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وحصل اشتباك بينهم وبين العشرات من انصار الحراك الجنوبي.

وذكر الشهود ان الشرطة تدخلت لفض الاشتباك واطلقت الاعيرة النارية ما ادى الى إصابة اربعة من عناصر الحراك بجروح، احدهم حالته خطرة.

واكد مصدر طبي في عتق بدوره هذه الحصيلة، وشهدت عدة مدن جنوبية خلال الاسابيع الماضية مصادمات بين انصار «ثورة الشباب» التي قامت ضد نظام صالح ومعظمهم من حزب الاصلاح، وانصار الحراك الجنوبي، بالرغم من ان الطرفين كانا في خانة واحدة اثناء الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في 2011.

ويعتبر الناشطون الجنوبيون ان انصار التجمع اليمني للاصلاح يتلقون التعليمات من صنعاء التي يطالبون بالانفصال عنها.

الأردن: تحديد موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة

عمان – «وكالات»: حددت الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن 23 يناير كانون الثاني موعدا لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة بعد أن حل الملك عبد الله البرلمان تحت ضغوط للإسراع بالإصلاحات السياسية.

لكن جبهة العمل الإسلامي التي تشكل المعارضة السياسية الوحيدة الفعالة في الأردن والذراع السياسية للاخوان المسلمين قالت بالفعل إنها ستقاطع الانتخابات لعدم تصحيح النظام الانتخابي الذي تعتبره متحيزا ضدها.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» إن الهيئة التي انشئت في يوليو كهيئة مستقلة لمنع تدخل الحكومة في الانتخابات والمساعدة في ضمان نزاهتها اتخذت قرارها يوم امس الاول بعد يوم من انتهاء أجل تسجيل الناخبين.

وقالت السلطات ان 2.28 مليون ناخب سجلوا اسماءهم من بين 3.7 ملايين شخص يحق لهم التصويت في المملكة التي يقرب عدد سكانها من سبعة ملايين نسمة.

وقال وزير الاعلام سامح المعايطة ان ارقام التسجيل النهائية تبين حرص الأردنيين على المشاركة في انتخاب مجلس يحقق اصلاحات حقيقية. لكن معلقين سياسيين قالوا إن التسجيل كان ضعيفا نسبيا مما يعكس مقاطعة الاسلاميين وكذلك اللامبالاة السياسية بين الأردنيين ذوي الأصل الفلسطيني الذين يمثلون غالبية السكان وغير ممثلين بشكل كاف في البرلمان والدولة لكن نخبتهم التجارية تمثل دعائم للاقتصاد الأردني.

«هيومن رايتس»: الميليشيات انتهكت حقوق الإنسان بعد قتلها القذافي

طرابلس – «ا. ف. ب»: قالت منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية امس ان ظهور ادلة جديدة تدين ميليشيات ليبية معارضة في عمليات اعدام جماعية بعد القبض على الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وقتله في مدينة سرت في 20 اكتوبر الماضي تثير تساؤلات جديدة حول مقتله.

وقال بيتر بوكايرت مدير المنظمة ان «الادلة تشير الى ان ميليشيات المعارضة اعدمت 66 على الاقل من افراد قافلة القذافي في سرت» بلدة القذافي الاصلية.

واضاف انه «يبدو كذلك انهم اخذوا معتصم القذافي الذي كان جريحا، الى مدينة مصراتة وقتلوه هناك»، في اشارة الى احد انجال القذافي.

واوضح نقلا عن تقرير اصدرته المنظمة بوثق لعمليات الاعدام «ان استنتاجاتنا تثير شكوكا فيما اكدته السلطات الليبية من ان معمر القذافي قتل في تبادل اطلاق النار وليس بعد القبض عليه». ويفصل التقرير الواقع في 30 صفحة تحت عنوان «موت ديكتاتور: الانتقام الدموي في سرت» الساعات الاخيرة في حياة القذافي والظروف المحيطة بمقتله على اساس افادات شهود عيان وصور التقطت بهواتف نقالة.

وذكرت المنظمة ان ادلتها تشير الى ان ميليشيات مصراتة القت القبض على القذافي ونزعت اسلحة اعضاء قافلته، وبعد السيطرة عليهم ضربتهم بشكل وحشي.

واضافت ان الميليشيات «اعدمت على الاقل 66 من افراد القافلة في فندق مهاري المجاور»، مضيفة ان ايدي بعضهم كانت موثقة خلف ظهورهم.

وتتطابق هذه النتائج مع تقارير احد مراسلي وكالة فرانس برس زار سرت في الماضي ووثق اكتشاف ما بين 65 و70 جثة متعفنة في ساحة فندق مهاري وقد اخترقت الرصاصات رؤوسهم.

وقالت المنظمة انها جمعت مقتطفات فيديو من هواتف نقالة التقطها مقاتلون معارضون للقذافي تظهر مجموعة كبيرة من اعضاء قافلة القذافي المقبوض عليهم وهم يتعرضون للشتم والاهانة.

واوضحت المنظمة انها استخدمت صوراً من مشرحة مستشفى «لاتيات ان 17 شخصا على الاقل من المعتقلين الذين ظهروا في صور الهواتف النقالة اعدموا لاحقا في فندق مهاري».

القذافي بعد قتله

قطاع الإعلام ينفذ إضرابه العام

تونس: «المؤتمر الوطني» يدعو لاختصار «الانتقالية»... وتحييد «السيادية»

تونس – «كونا»: دعا المؤتمر الوطني التونسي للحوار في ختام اليوم الاول من اعماله الى «اختصار المدة الانتقالية والمرور الى اجراء انتخابات تقود البلاد الى الاستقرار».

كما اكد المؤتمر في بيان عام اصدره الليلة قبل الماضية تضمن خلاصة المداخلات والنقاشات لمختلف الاطراف المشاركة خلال اليوم الاول من انطلاق الاعمال الى ضرورة «تحييد وزارات السيادة كاساس لانجاح الانتخابات القادمة».

واعتبر المشاركون في المؤتمر طبقا لهذا البيان العام أن موعد 23 يونيو 2013 الذي حدده الائتلاف الثلاثي الحاكم بقيادة حركة النهضة لاجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في يوم واحد «غير ملائم».

كما شدد المؤتمر على «ضرورة الفصل بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية طبقا للمعايير الدولية والى ايكال مهمة ضبط الرزنامة الرسمية لهذه الانتخابات الى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات».

وكان المؤتمر الوطني للحوار الذي دعا اليه الاتحاد العام التونسي للشغل «التنظيم النقابي الرئيسي» قد انطلق يوم امس الاول بقصر المؤتمرات بالعاصمة تونس بمشاركة اكثر من 50 حزبا سياسيا و20 منظمة وجمعية من المجتمع المدني بهدف التوصل الى حلول توفيقية بين الفرقاء السياسيين حول المحطات الرئيسية المقبلة لانهاء المرحلة الانتقالية.

الا ان المؤتمر شهد غياب كل من حزب حركة النهضة الاسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم وشريكها في الائتلاف حزب المؤتمر من أجل الجمهورية عن اعماله مقابل حضور الشريك الثالث حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات للمؤتمر.

وعلى صعيد منفصل نفذ امس قطاع الاعلام في تونس بجميع اشكاله المكتوب والالكتروني والمرئي والمسموع اضراب عام عقب رفض الحكومة الائتلافية المؤقتة تلبية مطالب الصحافيين والعاملين في القطاع.

وشارك في هذا الاضراب العام الذي يحظى بمساندة دولية 181 تمثيلية نقابية صحافية ووكالة تونس افريقيا للانباء الرسمية «وات» وكذلك مختلف المؤسسات الاعلامية العمومية الاخرى والخاصة استجابة لدعوة النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين.

واوضحت الوكالة في مذكرة مقتضبة اوردتها امس أن «صحافيي وصحافيات الوكالة ينفذون كامل نهار اليوم الاربعاء 17 اكتوبر 2012 اضرابا عن العمل وستقتصر الوكالة في نشرتها طيلة هذا اليوم على بث الاخبار الوطنية ذات الاهمية القصوى في شكل مقتضب».

وتنص تراتيب هذا الاضراب العام الاول من نوعه في قطاع الاعلام في تونس على أن «جميع الصحافيين والصحافيات ملزمون بالحضور في مؤسسة العمل دون مباشرته مع الإمضاء على وثيقة المشاركة في الإضراب».

ودعت النقابة الى الحضور بكثافة بمقرها للامضاء ايضا على وثيقة الاضراب واقتصار العمل في جميع المؤسسات من الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية على البلاغات والبيانات الهامة وبث نشرة اخبارية وحيدة مقتضبة تتضمن اهم العناوين الاخبارية فقط دون ظهور المذيع بالنسبة الى القنوات التلفزيونية الوطنية والخاصة طوال اليوم.

كما تنص تراتيب الاضراب العام على تخصيص البرامج الحوارية للحديث عن الإضراب وتقديم المعلومات والأخبار حول الإضراب العام مع ومضة صوتية بشكل دوري حول الإضراب في الإذاعات والتلفزيونات.

وكانت نقابة الصحافيين التونسيين دعت الى تنفيذ هذا الاضراب العام احتجاجا على تعرض اكثر من 130 صحافيا للعنف الجسدي منذ احداث الثورة وتأكيدا على مطالب الصحافيين والعاملين في القطاع بتفعيل المرسومين 115 و116 لضمان حرية الرأي واستقلالية الاعلام.

كما تطالب نقابة الصحافيين التونسيين الحكومة بانشاء هيئة مستقلة للاعلام المكتوب والسمعي البصري للاشراف على استقلالية الاعلام واشراك اهل المهنة والخبراء المختصين في التعيينات الادارية على رأس المؤسسات الاعلامية العمومية وعدم تدخل الحكومة في الخط التحريري للاعلام اضافة الى مطالب مهنية لتأمين كرامة الصحافي التونسي المادية والاجتماعية وضمان امنه وسلامته كشرط لاستقلاليته المهنية والتزامه باخلاقيات المهنة.

المرزوقي يترأس افتتاح المؤتمر